

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/190
21 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة السابعة والأربعون
جنيف، ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المتصلة بالتجارة التي يقوم بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

أعدده فريق تقييم مستقل: السيد سوبرامانيام مانيكام (سفير ماليزيا وممثلها
الدائم سابقاً لدى منظمة التجارة العالمية) والسيد فريدريك آرثر (من البعثة
الدائمة للنرويج) والسيد نجيب حميم (من البعثة الدائمة لليمن)*

* قُدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب حدوث تأخيرات في تجهيزها.

خلاصة

تُعتبر أنشطة الأونكتاد المتصلة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات أنشطة جد مفيدة ومركزة وحسنة التوقيت وهي داعمة للتنمية ومستجيبة للاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة. فالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية بالغة التعقيد. وقد أشارت البلدان المستفيدة إلى أنها تعول كثيراً على الأونكتاد كي يوفر لها دعماً موضوعياً يستند إلى حجج ويركز على التنمية. ومن البين أن الأونكتاد يتمتع بميزة هامة مقارنة بمنظمات ووكالات دولية أخرى وبمقدمي المساعدة التقنية الثنائية. وهو في موقع يؤهله من الناحية الاستراتيجية لمعالجة هذه المسألة لكونه المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المكلفة بولاية تتعلق تحديداً بالتجارة والتنمية. وانخراط الأونكتاد الحثيث والمتواصل في أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات ذات القاعدة العريضة يحظى بالدعم التام من البلدان المستفيدة. وينبغي للوكالات والجهات المانحة الدولية أن تعمل بشكل أوثق في إطار شراكة مع الأونكتاد من أجل كفالة إدماج برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات بشأن الانضمام إدماجاً استراتيجياً ومنهجياً. غير أن هناك إمكانية لتحسين تقديم المساعدة بمزيد من التنسيق مع وكالات ومنظمات أخرى. وينبغي أن يشمل برنامج الانضمام جانباً يركز على توعية القطاع الخاص والبرلمانيين والأكاديميين والمجتمع المدني من أجل تعزيز الالتزام والوعي وتملك عملية الانضمام على الصعيد الوطني. وتوحي التجارب من مختلف البلدان، على ما يبدو، بأنه يمكن تحسين أثر وفعالية البرنامج عن طريق إنشاء هياكل للتنسيق الفعال بين الوكالات في البلدان المستفيدة. وشدد عدة مخاطبين على أن هناك حاجة إلى المزيد من الكفاءة ومن بناء القدرات في مرحلة ما بعد الانضمام. وتوفر ولاية توافق آراء ساو باولو (الفقرة ٩٨) الأساس القانوني لتلبية هذه الحاجة. وعدد موظفي الأونكتاد المشاركين في هذا البرنامج قليل جداً وهم يعانون من ضغط كبير. ويؤدي هذا الأمر، مقترناً بحالات النقص الدائم في الموارد، إلى إضعاف البرنامج. لذا فإن وجود تمويل يمكن توقعه وتوفير موظفين من داخل الأونكتاد شرطان ضروريان لضمان مستقبل هذا البرنامج.

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة
٤	المنهجية
٤	الخلفية
٥	نظرة عامة على برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية/بناء القدرات
٩	الفائدة
١٢	الأثر
١٥	الاستدامة
١٦	الفاعلية
١٧	الفعالية
١٨	المنظور الجنساني
١٩	خلاصة
١٩	التوصيات

المجدول

٦	جدول - إجمالي نفقات الأونكتاد على المساعدة التقنية المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومصادر الأموال (١٩٩٣-٢٠٠٦)
---	-------	---

المرفق

٢١	قائمة مشاريع الأونكتاد المتعلقة بالانضمام التي تنفذها شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية وفرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
----	-------	--

مقدمة

١- في الدورة الثالثة والأربعين للفرقة العاملة المعقودة في عام ٢٠٠٤، اتفق الأعضاء على إجراء تقييم متعمق لبرنامج الأونكتاد المتعلق بالتعاون التقني بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بغية مناقشته في الدورة السابعة والأربعين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ التي ستتناول أنشطة التعاون التقني. وأجري التقييم في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وركز على مشاريع التعاون التقني من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي نفذها الأونكتاد.

٢- لدى الأونكتاد خبرة متعددة التخصصات في مجال المفاوضات التجارية وتجربة ثرية في تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأثناء الأونكتاد التاسع (المنعقد في ميدران، جنوب أفريقيا، في أيار/مايو ١٩٩٦)، كُلف الأونكتاد بولاية تسهيل إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في النظام التجاري الدولي، بما في ذلك تقديم المساعدة للبلدان التي هي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي الأونكتاد العاشر (بانكوك، عام ٢٠٠٠)، تم التأكيد مجدداً على ولاية الأونكتاد الحكومية الدولية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتم توسيعها. وتنص الفقرة ٩٨ من توافق آراء ساو باولو (الأونكتاد الحادي عشر) على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يقدم دعماً وتعاوناً تقنياً معززاً لجميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك قبل عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأثناء هذه العملية وخلال متابعتها".

المنهجية

٣- تكوّن فريق التقييم من ثلاثة أعضاء - خبير خارجي وممثلان من البعثات التي تتخذ من جنيف مقراً لها - على دراية بولايات وبرامج الأونكتاد الحكومية الدولية. وعمل الفريق تحت الإرشاد المنهجي لوحدة تقييم وتخطيط البرامج. وشمل التقييم زيارات ميدانية إلى كمبوديا والصين والسودان واليمن والاتحاد الروسي. وأجريت أيضاً استجوابات في جنيف مع كل من البلدان المانحة والبلدان المستفيدة وأجري استقصاء استبياني في صفوف المشاركين في أنشطة الأونكتاد تعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما أخذ التقييم في الحسبان الورقات والوثائق التي أعدها فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية وجزء من شعبة التجارة الدولية في مجالي السلع والخدمات والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد. وتضمنت تلك الوثائق مستندات وتقارير تتعلق بالمشاريع ومواد استخدمت في الأنشطة ومعلومات عن كفاءة استخدام الموارد وقائمة بأسماء المستفيدين والنظراء وذوي الخبرة ووثائق ردود الفعل (عمليات التقييم والرسائل).

الخلفية

٤- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمر هام بالنسبة لاستراتيجيات التجارة والتنمية التي تضعها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية خاصة في تسهيل إدماجها في النظام التجاري الدولي. إلا أن عملية الانضمام هي في الوقت ذاته عملية معقدة وتنطوي على تحديات، وذلك خاصة نظراً لافتقار معظم البلدان الراغبة في الانضمام إلى ما يكفي من الموارد والخبرة والمؤسسات وأطر العمل التنظيمية المتعلقة بالتجارة والمسائل

المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية. ويمثل تشجيع انضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية بشروط متوازنة تتلاءم مع مستوى تنميتها ومع قدرتها على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية هدفاً جوهرياً لسياسات البلدان الراغبة في الانضمام.

٥- ومعظم البلدان الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية غير قادرة على فهم الآثار المترتبة عن الانضمام إلى تلك المنظمة وعلى الاستجابة لها وعلى التفاوض على أساس المصالح والأولويات الوطنية. وبالتالي فإن دعم بناء القدرات لدى البلدان الراغبة في الانضمام عنصر أساسي في الجهود المبذولة من أجل تسيير عملية انضمامها.

٦- وتحتاج البلدان النامية وأقل البلدان نمواً الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بوجه خاص إلى مساعدة تقنية وأجهزة لبناء القدرات في مرحلتها ما قبل الانضمام وبعده. وهي تولى أهمية كبرى لبناء القدرات المنهجية والتراكمي والمستدام. ولا يمكن الاستغناء عن أنشطة التوعية (من حلقات دراسية وحلقات عمل) التي يشارك فيها البرلمانيون والممثلون عن قطاع الأعمال وعن المجتمع المدني خاصة في المراحل الأولى من العملية. وتنبع أهمية هذه الأنشطة من كونها تقدم معلومات للمسؤولين في الحكومات وفي المجتمع المدني عن منظمة التجارة العالمية قبل صدور قرار رسمي بالانضمام إلى تلك المنظمة. ومن الضروري أيضاً تقديم المزيد من المساعدة التقنية من أجل إقامة هياكل دائمة كالفريق المشترك بين الوزارات لإدارة الشؤون المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية قبل الانضمام وأثناءه وبعده ونقاط استعلام بشأن العوائق المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والعوائق التقنية أمام التجارة وتدريب المسؤولين واستعراض وإعداد التشريعات وكذلك الآليات التشريعية والإدارية المحلية الضرورية للبلدان من أجل تنفيذ التزاماتها وممارسة حقوقها وتحديد موقعها استراتيجياً حتى تستفيد من مزايا النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٧- وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، يجب أن تذهب المساعدة في بناء القدرات شأواً أبعد وتعالج القيود الرئيسة المفروضة على العرض التي تحرم تلك البلدان من القدرة على إنتاج سلع لبيعها في الأسواق المحلية والخارجية. وعلى الرغم من أهمية المساعدة الممنوحة لتلك البلدان لدخول الأسواق، فإن تلك المساعدة قد تفقد أهميتها إذا كانت البلدان لا تملك في المقام الأول القدرة على الإنتاج.

نظرة عامة على برنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية/بناء القدرات

٨- يمول العمل المتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بموارد من خارج الميزانية مدعومة بموارد من الميزانية العادية وذلك في شكل موارد بشرية بالأساس. وتمول رواتب ثلاثة من موظفي المشاريع بواسطة الموارد الخارجة عن الميزانية. ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين عن تنفيذ ودعم الأنشطة المتصلة بمشاريع الانضمام.

٩- تمول الأنشطة التي يقوم بها الأونكتاد والمتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات من ثلاثة مصادر: (١) الصناديق الاستثنائية (أي الموارد الخارجة عن الميزانية) التي تمولها التبرعات الطوعية من الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف؛ (٢) الموارد التي توفرها الميزانية العادية للأمم المتحدة؛ (٣) الموارد التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكبر المانحين من بين البلدان المتقدمة الذين يتبرعون للمساعدة التقنية التي

يقدمها الأونكتاد المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية هم النرويج والمملكة المتحدة وألمانيا. وبلغ إجمالي النفقات من جميع المصادر ٩,٠٣ مليون دولار في الفترة ما بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٦ (انظر الجدول ١).

جدول - إجمالي نفقات الأونكتاد على المساعدة التقنية المتعلقة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومصادر الأموال (١٩٩٣-٢٠٠٦)

المجموع	الميزانية العادية وحساب التنمية	الصناديق الاستثمارية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
٩,٠٣	٠,٩	٢,٩١٢	٥,٢٢٠	ملايين دولارات الولايات المتحدة
١٠٠	٩,٩	٣٢,٢	٥٧,٨	النسبة المئوية

ملحوظة: ترد في المرفق قائمة بمشاريع الأونكتاد ومصادر تمويلها.

١٠ - يقوم فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية في الأونكتاد بالعمل المتعلق بانضمام البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية. ويسهم هذا العمل في توسيع آفاق التجارة والتنمية إلى أقصى حد ممكن أمام البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إذ يساعدها في الاندماج بشكل مفيد لها في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة والليبرالية وفي النظام التجاري الدولي وفي التنفيذ الفعلي للالتزام الوارد في إعلان الألفية "ملتزمون بوجود نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ ويرتكز على القانون". ويهدف العمل الذي يقوم به فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وقدرات صناع السياسات عن طريق وضع وتنفيذ أطر عمل للسياسة التجارية الوطنية تؤدي إلى التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية وإلى التخفيف من حدة الفقر إلى جانب المشاركة الفعلية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية.

١١ - ويقدم الأونكتاد دعماً شاملاً لبناء القدرات إلى جميع البلدان الراغبة في الانضمام. ويقدم هذا الدعم عند الطلب والهدف منه تحقيق التنمية ويتم تكييفه بما يتلاءم مع الاحتياجات المحددة للبلد الراغب في الانضمام ومع خاصياته. وهو يرمي إلى مساعدة البلدان في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى جانب بناء قدرات معمقة ومؤسسات في مجال صياغة وتنفيذ وتكييف السياسات التجارية قادرة على دعم الانخراط الفعال في التجارة الدولية وفي المفاوضات التجارية مع الاستناد الراسخ إلى استراتيجياتها الإنمائية. وتشمل تلك المساعدة أيضاً توفير القدرات على تلبية احتياجات مرحلة ما بعد الانضمام التي تنشأ عن العضوية في منظمة التجارة العالمية.

١٢ - وتقدم المساعدة التقنية التي يوفرها الأونكتاد من خلال: تدريب المتفاوضين في جنيف وفي بلدانهم وإلحاق أفراد من صناع السياسات التجارية بالعمالين في الأونكتاد لفترة زمنية محددة حتى يعيشوا في محيط العمل في المنظمات الدولية وليحضروا الاجتماعات المتعلقة بعملهم؛ والبعثات التقنية الاستشارية التي تناول جوهر الانضمام وإجراءاته العملية. وتتضمن المساعدة التقنية تقديم المشورة فيما يتعلق بالسياسة التجارية لمساعدة البلدان الراغبة في الانضمام على المضي قدماً في انتهاز نظام اقتصادي موجه نحو السوق يتماشى مع أحكام اتفاقات منظمة التجارة

العالمية مع أخذ تطلعاتها الإنمائية في الحسبان. وتنظّم حلقات عمل من أجل تحسيس الفريق المفاوض ووكالات حكومية أخرى. كما أن الغاية من حلقات العمل هي تحسيس القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وكذلك صناع السياسات، بمن فيهم البرلمانيون، بشأن اتفاقات منظمة التجارة العالمية وعملية الانضمام. ويسلّط الضوء على الالتزامات الناشئة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية وعلى فوائدها. ويدرّب المشاركون أيضاً على إعداد مذكرة نظام التجارة الخارجية وغيرها من الوثائق المتعلقة بالانضمام. وتقدم المساعدة في إعداد الإجابات الكتابية على الأسئلة التي يطرحها الأعضاء. كما تجرى تمارين محاكاة لتحضير الفريق المكلف بالتفاوض للاجتماعات التي ستعقدتها فرقتهم العاملة والاجتماعات مع شركائهم التجاريين.

١٣- ويقوم الأونكتاد، في معرض تنفيذه لهذه الاستراتيجيات، اتصالات وثيقة مع أمانة منظمة التجارة العالمية ويسمي أواخر التعاون معها. كما قام بعدة بعثات استشارية مشتركة مع برنامج المساعدة التقنية التابع لمنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، جاء في المذكرة التي أعدها أمانة منظمة التجارة العالمية بشأن عملية الانضمام إلى المنظمة أن^(١):

"التعاون مع الأونكتاد كان وثيقاً بشكل خاص. فالأونكتاد يتمتع بخبرة واسعة في تقديم المساعدة التقنية وقد نفذ عدداً من المشاريع الوطنية مؤهلاً عموماً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي..."

كما أن التعاون ما انفك يتزايد مع الوكالات الخمس الأخرى المشاركة في الإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك المساعدة التقنية المتعلقة بالانضمام.

١٤- وقد قدم الأونكتاد وما يزال المساعدة التقنية إلى البلدان التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، أفغانستان، بوتان، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية، الرأس الأخضر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، صربيا، الصين، العراق، فييت نام، كازاخستان، كمبوديا، لبنان، نيبال، اليمن. وقد مولت الأنشطة على مدى السنوات الخمس الأخيرة عن طريق الصندوق الاستئماني، وكثرت الأنشطة المتعلقة بالانضمام. وقد اتسع نطاق أنشطة المساعدة التقنية وازدادت عمقاً حتى تستجيب هذه الأنشطة لطلبات البلدان المستفيدة. وفي إحدى الحالات، سعى بلد نجح في الانضمام إلى الحصول على المساعدة في مرحلة ما بعد الانضمام.

١٥- وأُرسلت ١٢٠ بعثة تقنية واستشارية إلى الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، أفغانستان، بوتان، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تيمور - ليشتي، جمهورية إيران الإسلامية، جمهورية لاو الديمقراطية، السودان، صربيا، الصين، فييت نام، كازاخستان، كمبوديا، اليمن، بغية الإعداد لاجتماعات فرقتها العاملة بشأن الانضمام. وساعدت هذه البعثات الفرق المفاوضة في مراجعة مسودات إجاباتها الكتابية على أسئلة وجهها أعضاء في الفرقة العاملة بشأن دراسة نظام التجارة الخارجية ونصحوا الباحثين بخصوص الدراسات القطاعية التي يتم إجراؤها، وقدمت المشورة بشأن السياسة التجارية ودربت وأعدت أعضاء الفريق المفاوض سواء من حيث جوهر الانضمام

(١) منظمة التجارة العالمية، WTO, WT/ACC/10/Rev.3، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

أو من حيث إجراءاته، بما في ذلك استراتيجيات وأساليب التفاوض، وأجرت تمارين محاكاة اجتماع الفرقة العاملة الخاصة بالانضمام.

١٦- ونُظمت نحو ٨٠ حلقة دراسية وحلقة عمل تناولت قضايا محددة تتعلق بعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في البلدان المستفيدة وفي جنيف. وشارك في تلك التظاهرات قرابة ٧ ٠٠٠ مسؤول بمن فيهم صناع سياسات ومفاوضون تجاريون وبرلمانيون وممثلون عن قطاع الأعمال وأكاديميون. ومن بين هؤلاء أكثر من ٢٥٠ مسؤولاً من البلدان الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية درَّهم الأونكتاد في مسائل محددة تتعلق بالمفاوضات من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (التعريفات والخدمات والزراعة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ومكافحة الإغراق والدعم المالي والضمانات وتسوية المنازعات والطعون التجارية).

١٧- يشكل البحث والتحليل جزءاً لا يتجزأ من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وقد تم تكليف استشاريين وطنيين في بعض الأحيان بعدد هائل من الدراسات الوطنية تتناول مواضيع متنوعة وفق المهدفين المراد تحقيقهما من بناء القدرات داخل البلد وبما يمكن أيضاً البلد المستفيد من زيادة فوائد العضوية في منظمة التجارة العالمية إلى أقصى حد. ويتفوق الأونكتاد بشكل واضح عن غيره في تنظيم هذا النوع من النشاط البحثي والإشراف عليه لأن لديه قواعده التحليلية الخاصة به التي تفيد الباحثين في هذه المشاريع. وهذا أمر حيوي بالنسبة لبناء قدرة ذات قيمة على وضع السياسة التجارية في البلدان الراغبة في الانضمام ولزيادة فرص التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨- والأونكتاد هو المنظمة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي عُهد إليها بولاية خاصة للتركيز على أهمية التجارة والتنمية. لذلك فإن الجانب المتعلق بالتنمية والجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحظى بالأولوية المناسبة ضمن هذا السياق الخاص للمساعدة التقنية. وقد وسعت المنظمة، منذ إنشائها، ذاكرتها المؤسسية في هذا المجال. والبحث والتحليل اللذان يقوم بهما الأونكتاد بمنحانه اختصاصاً متميزاً تجرّي ترجمته إلى مساعدة تقنية عملية لفائدة البلدان المستفيدة.

١٩- وتقدّم المساعدة التقنية من أجل الانضمام أيضاً من قبل فئة قليلة من المنظمات الدولية الأخرى (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، وغيرهما) ومن قبل المانحين الثنائيين (الوكالة الألمانية للتعاون التقني والاتحاد الأوروبي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، إلخ.)، وكل واحدة من هذه المنظمات تعمل في الغالب على أساس مستقل. وحسب بعض المستجوبين، فإن التنسيق بين هذه المنظمات/الجهات المانحة لا يحدث إلا لغرض معين وعلى أساس فردي، مما يؤدي إلى تداخل البرامج وافتقارها إلى التماسك وأحياناً تكون النصائح التي تُسدى متناقضة ومربكة. وأشارت الوكالات الدولية والجهات المانحة الثنائية التي تم استجوابها (البنك الدولي، وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية، منظمة التجارة العالمية) إلى أن هناك تعاوناً/تكتافاً مع الأونكتاد على أساس انتقائي ولغرض محدد. وتكون المشاركة في الأنشطة (الحلقات الدراسية/حلقات العمل) بالأساس في صورة تقاسم للخبرات. ولم تبذل أية جهود متروية للالتقاء رسمياً وبانتظام من أجل الاشتراك معاً في وضع برامج للمساعدة التقنية بما في ذلك محتويات الدروس. وأشارت بعض البلدان المستفيدة إلى أن المساعدة المقدمة من الوكالات/الجهات المانحة الدولية عموماً تتم حسب الطلب وتكون إسهامات القطاع الحكومي فيها قليلة جداً. وفي حالات عديدة، لا تستجيب تلك المساعدة لمتطلبات البلدان وقد أدت إلى تكرار الأنشطة. ويمكن تعزيز

جدولة الأنشطة زمنياً بحيث يتم تفادي التداخل وضمان التماسك. وقد وجدت بعض البلدان صعوبة في التغلب على العدد الكبير من البرامج المتنوعة. فهي لا تملك القدرة على تنسيق المساعدة التقنية المقدمة ولا على عقلنتها أو استيعابها. وينبغي إنشاء قنوات للتواصل والقيام بقدر أكبر من التنسيق.

الفائدة

٢٠- المقصود بالفائدة هنا هو مدى ملاءمة برنامج المساعدة التقنية وبناء القدرات للمستفيدين. فالمفاوضات التجارية، لا سيما مفاوضات الانضمام، تتطلب أكثر من الخبرة التي توفرها برامج المساعدة التقنية النموذجية التي تضطلع بها منظمة التجارة العالمية والتي تكون مركزية وتقتصر بالتحديد على شرح الأثر القانوني الناشئ عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية والتقييد بالإجراءات التنظيمية ذات الصلة وتنفيذها. بينما يستجيب تصميم مشروع الانضمام الذي وضعه الأونكتاد لجميع احتياجات البلدان الراغبة في الانضمام بتركيزه على بناء القدرات في مجال صنع السياسات والمفاوضات التجارية بغية ضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات عن علم أثناء عملية الانضمام استناداً إلى أهداف السياسات الوطنية. وفي هذا السياق، يستند تصميم المشروع على الطلب وهو مكيف وفق متطلبات واحتياجات البلدان الراغبة في الانضمام ويركز عليها ويكفل تحكّم البلدان المستفيدة التام في طريقة سير عملية الانضمام. وتحدّد الأولويات على المستوى الوطني على أساس المشاورات مع الحكومات الوطنية ومع كثير من أصحاب المصالح وبناء على تمرين تقييم الاحتياجات. ويتم تصميم وصياغة محتوى البرامج والمجالات التي تغطيها البعثات الاستشارية وحلقات العمل والحلقات الدراسية التدريبية بالاشتراك مع البلد الراغب في الانضمام. ويضمن البرنامج أيضاً آلية لعقد اجتماعات إقليمية حول الانضمام كاجتماعات التي عُقدت لفائدة البلدان الراغبة في الانضمام من البلدان العربية وأقل البلدان نمواً. والغاية من ذلك تسهيل تبادل التجارب بين البلدان الراغبة في الانضمام وتلك المنظمة حديثاً. واتضح من الاستجابات أن تصميم المشروع أخذ في الاعتبار كما ينبغي احتياجات المستفيدين وأن للأونكتاد الخبرة الأوثق صلة بهذا المجال التي تمكنه من تقديم الخدمات التي يشملها المشروع.

٢١- والمساعدة التي يقدمها الأونكتاد فيما يخص الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فريدة ومبدعة في أكثر من جانب. فهي تتبع منهجية واضحة المعالم تقوي الأثر والنتائج المحققة في البلدان المستفيدة. وبرنامجها، فضلاً عن ذلك، قادر على الربط بين التطورات التاريخية والتطورات الحاضرة التي تطرأ على المتطلبات والاحتياجات الحقيقية وهو يشمل عملية الانضمام برمتها منذ الخطوات الأولى والتمهيدية مروراً بإعداد الوثائق وتدريب المفاوضين وتقديم المشورة على عين المكان أثناء جلسات العمل وانتهاء إلى مرحلة الانضمام النهائية. إنه برنامج مركب يجري تنفيذه في بلدان مختلفة من حيث مستوى التنمية فيها (أقل البلدان نمواً، البلدان النامية، البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) ومن حيث قدراتها على التعامل مع النظام التجاري العالمي ومع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهو يعالج قضايا خاصة بكل بلد تم الانضمام والتحديات التي تواجه السياسة التجارية.

٢٢- وفي استجابات أجريت في جنيف وفي العواصم الخمس، سلط الضوء بشكل خاص على عدة جوانب في تنفيذ برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية. ونذكر من بين تلك الجوانب:

(أ) استفاد الأونكتاد من خبرته العريقة في مجال التجارة والتنمية وتجلّى ثراء مواطن القوة الفريدة لديه في الطرائق الأساسية الثلاث المتكاملة التي يعتمدها وهي البحث والتحليل وبناء توافق الآراء بين الحكومات والتعاون التقني. والأونكتاد هو نقطة الاتصال التي تعتمد عليها منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية وقد وضع، نظراً لهذا الدور الذي يضطلع به، منهجاً متعدد التخصصات يُتبع في تناول قضايا النظام التجاري المتعدد الأطراف والمفاوضات التجارية. ويُستفاد من هذه الخبرة المكتسبة داخل الأونكتاد في مشاريع الانضمام؛

(ب) جمع الأونكتاد معارف متراكمة عن الممارسات الفضلى في السياسات والقوانين التجارية من مجموعة من البلدان، الصغيرة منها والكبيرة (الصين، الاتحاد الروسي، نيبال، كمبوديا)، ومن بلدان نامية وأخرى تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذات ملامح اقتصادية وتجارية متنوعة (مثلاً، البلدان التي تعتمد على السلع وكبريات البلدان المنتجة للطاقة)؛

(ج) دعم الأونكتاد بناء قدرة العرض في تجارة السلع والخدمات. وفي هذا الصدد، شملت العروض أيضاً وضع سياسات واستراتيجيات تحتاج إلى مزيد من التطوير بغية رفع القدرة الإنتاجية لدى القطاعات وتعزيز تنافسيتها. وقد شكلت الدراسات القطاعية في كثير من الأحيان عنصراً هاماً من عناصر المساعدة التقنية من أجل الانضمام. وقد اعتمد الأونكتاد في إجراء تلك الدراسات القطاعية (التي تناولت الزراعة، مثلاً) على استشاريين دوليين وعلى خبراء وطنيين حسب الاقتضاء؛

(د) جمع الأونكتاد بين المساعدة التقنية والتدريب العمليين في الميدان وبين الدعم التحليلي والمشورة السياسية. وشملت التحليلات دراسات حالات قطاعية (كالزراعة أو الخدمات، مثلاً)، وتقييم أثر اتفاقات منظمة التجارة العالمية والانضمام إليها واستخدام أدوات تحليلية في المفاوضات التجارية وتبادل التجارب؛

(هـ) استخدم الأونكتاد خبراء ذائعي الصيت قدّموا أحدث المعارف والخبرات من منظور إنمائي. ويتمتع الأونكتاد بخبرة داخلية هائلة استثمرت بشكل كبير في إعداد برامج المساعدة التقنية. غير أنه ينبغي الإقرار بأن الأونكتاد يفتقر إلى القدرة/الخبرة فيما يتعلق ببناء القدرات في مجالات متخصصة كاتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية^(٢) وقوانين ولوائح الجمارك واستعراض سياسات الاستثمار والاتفاق المتعلق بالحواجر التقنية أمام التجارة^(٣) ونقاط الاستعلام، إلخ. وفي هذه الظروف، ثمة حاجة لأن يواصل الأونكتاد الاستفادة من خدمات منظمات أخرى/خبراء آخرين لاستكمال جهوده؛

(و) وفر الأونكتاد التدريب على تقنيات مفاوضات الانضمام وأدار تمارين محاكاة؛

(٢) التدابير الصحية وتدابير الصحة الوقائية (اتفاق حولة أوروغواي بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة الوقائية).

(٣) الحواجز التقنية أمام التجارة (اتفاق حولة أوروغواي بشأن الحواجز التقنية للتجارة).

(ز) وضع الأونكتاد نهجاً يعتمد على تعدد أصحاب المصالح ويربط بين المؤسسات و يتيح عقد مشاورات والتعاون بين جميع الوزارات ذات الصلة والمجتمع المدني، بما يشمل البرلمانين والقطاع الخاص، بشأن عملية الانضمام بغية تسهيل التحكم فيها وطنياً؛

(ح) كوّن الأونكتاد علاقات تآزر مع مشاريع أخرى له في ميدان المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة تُعنى، مثلاً، ببناء القدرات في مجال الخدمات وتسوية النزاعات والمفاوضات التجارية. وهناك في الفرع المعني موظفون يُعتبرون متخصصين/خبراء في مجالات بعينها. وهم يشاركون أيضاً في برامج المساعدة التقنية المتعلقة بالانضمام كخبراء في الخدمات والزراعة والمفاوضات التجارية؛

(ط) ساهم الأونكتاد في خلق تركيز على التنمية في عملية الانضمام وحرص على أن تعكس شروط الانضمام مستوى التنمية الذي تشهده البلدان المعنية وعلى أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية المطلوبة مكفولة وعلى أن يكون بمقدور الاقتصادات تحمّل التزاماتها وتعهداتها والتكيف معها، لا سيما ما يتعلق منها بالمجالات الإضافية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية؛

(ي) عمل الأونكتاد بتعاون وثيق مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من الوكالات ذات الصلة كالبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣- وأعلنت جميع البلدان المستفيدة أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد وأنشطة بناء القدرات التي يقوم بها كانت مفيدة جداً. وأقرت البلدان بأن برامجها تتسم بالمرونة وبالاستجابة للاحتياجات المتغيرة (حسب الطلب). وذلك هو الحال بشكل خاص بالنسبة للبلدان التي لديها لجان فعالة مشتركة بين الوكالات قادرة على وضع خطط لتحديد الاحتياجات في مجال التدريب. غير أنه لوحظ أيضاً أنه لم يكن هناك، في حالة أو اثنتين، تقييم فعلي للاحتياجات أو كان هناك نقص في ذلك التقييم مما حد نسبياً من فائدة المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات وأعاق تقديمها على نحو فعال.

٢٤- كما أعطت البلدان المستفيدة درجات عالية لمحتوى المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات ولنهجها وتواترها. إذ قيل إن دروس التدريب التي قدمت انطوت على عناصر نهج تدريجي يبدأ بالمعلومات الأساسية ثم ينتقل إلى معارف أكثر تطوراً عن طريق سلسلة من دورات المتابعة في شكل حلقات عمل إضافية، فضلاً عن الخدمات الاستشارية على الصعيدين الوطني والفردي. وامتدحت البلدان المستفيدة بالتحديد النهج المتعدد الأبعاد الذي اعتمده الأونكتاد لكي يعطي عروضه بعداً إنمائياً كافياً. وكان محتوى الدروس متوازناً وعكس مزيجاً من المكونات النظرية والقانونية والوقائية يكملها مضمونٌ تطبيقي أكثر وتحليلي وذو خاصيات إقليمية. وأعربت بلدان مستفيدة كثيرة عن تقديرها الكبير لحسن توقيت تقديم المساعدة الذي ارتبط كثيراً بانعقاد اجتماعات الفرق العاملة لديها الخاصة بالانضمام.

٢٥- وعلى العموم فإن برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية والتدريب لبناء القدرات تُعتبر مفيدة وبالتالي فهي تحظى بتقدير كبير. ويقدم الأونكتاد بالفعل برامج تدريب تتضمن دراسات حالات وتمارين محاكاة لتحسين التعلم

وتمارين تطبيقية على أمثلة ملموسة للآثار (القانونية، المؤسسية) الناشئة عن تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وربما يكون هذا من المجالات التي يمكن تقويتها أكثر عن طريق إشراك مزيد من ذوي الخبرة الإقليميين لتسهيل توسيع وتعميق محتوى الدروس. وقد اقترح البعض أن ينظم الأونكتاد أيضاً أنشطة إقليمية ودون إقليمية مثل حلقات دراسية/حلقات عمل لتمكين البلدان من تبادل تجاربها إلى جانب تشجيع الربط الشبكي. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتضمن البيانات والمسائل وخيارات السياسات المتعلقة بعملية الانضمام أمر يستحق البحث.

٢٦- وهناك تعاون/تكتاف بين مقدمي المساعدة التقنية وشعب تنفيذية أخرى لتوحيد مواردهم وخبرتهم. ويبدو أن هذا التفاعل يتم حالياً بشكل غير رسمي ولأغراض معينة. ومن الممكن الرفع من مستوى التعاون بشكل نهائي لتسهيل تقديم حزمة من أشكال المساعدة المتكاملة في مجال التجارة والتنمية. ويعود السبب في ذلك إلى توفر قدر كبير من البيانات والأبحاث والتحليل والمعارف الداخلية بشأن الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا والمال والمسائل المتعلقة بالعملة. وسيعين هذا أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد على اكتساب الكفاءة التحليلية لتحديد المصالح والأولويات الوطنية في مجال التجارة والتنمية للبلدان الراغبة في الانضمام. وبهذا، يمكن لأنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد أن تستجيب أكثر لاحتياجات البلدان الراغبة في الانضمام وأن تجعلها بالخصوص قادرة على الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف وكذلك على المساهمة في صياغة القواعد التجارية الدولية والاستفادة من الفرص التجارية.

الأثر

٢٧- لقد سهلت مشاريع الأونكتاد مشاركة البلدان الفعلية في عملية الانضمام وما يتصل بها من صياغة سياسات وإنشاء بني تحتية للتجارة. كما أنها ساعدت في زيادة الوعي بمنظمة التجارة العالمية وتأثير اتفاقات المنظمة على الاقتصاد الوطني وعلى ربط تعددية الأطراف بجهود الاندماج الإقليمية. وقدرة الأونكتاد على الاستجابة في الوقت المناسب وبشكل جيد لاحتياجات البلدان الراغبة في الانضمام أمر يستحق التنويه بوجه خاص. كما أنه تم إدماج عمل الأونكتاد الذي يضم ركائز الدعم الثلاث التي وضعها (وهي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية) في ما يقوم به من عمل في مجال الانضمام، وهو ما يعزز نوعية أثر المساعدة التي يقدمها في مختلف البلدان. ويعتبر تملك البلدان للمشاريع عنصراً هاماً جداً.

٢٨- ويلاحظ أن التكافل الشديد بين الركائز الثلاث التي يعتمد عليها عمل الأونكتاد يتجلى في العمل الذي ينجز في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فخبراء الأونكتاد قد استخدموا البحث والتحليل اللذين يتناولان النظام التجاري الدولي ومجالات محددة في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والزراعة والخدمات ومواد التدريب على الدبلوماسية التجارية (اتفاق تطبيق تدابير الصحة وتدابير الصحة النباتية، مكافحة الإغراق) وإعداد الوثائق للاجتماعات الحكومية الدولية كاجتماعات لجنة تجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية، من قبيل التقرير عن الخدمات والتنمية مثلاً، في الحلقات الدراسية وفي أنشطة التدريب المتعلقة بالانضمام. وهذا يضمن إساءة مشورة تستند إلى الحجة بشأن السياسات والتدريب الفعال وبناء الوعي. فضلاً عن ذلك، يتم إغناء المشورة والتدريب وبناء قدرات أوسع نطاقاً بنتائج المناقشات والسياسات التي تتوصل إليها لجنة تجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية واجتماعات الخبراء

مثلاً قطاعات وأشكال الخدمات، والحواجز غير التعريفية) والمجلس (بند يتعلق باستعراض التطورات والمسائل في برنامج عمل ما بعد قمة الدوحة يهتم بالخصوص البلدان النامية).

٢٩- والنهج المتعدد التخصصات أمر جدير بالذكر على وجه الخصوص في تغطية الآثار التجارية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية العامة وكذلك المسائل التنظيمية والمؤسسية. فتجري، على سبيل المثال، دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية بالتفصيل للالتزامات في مجال الخدمات من حيث البنية التحتية وحصول عموم الجمهور عليها إلى جانب الحاجة إلى الإصلاح التنظيمي وإلى إقامة أطر عمل مؤسسية. ويشمل هذا مسائل مثل الإصلاح الاقتصادي العام والخصخصة وسياسات التسعير ومعايير الترخيص وكذلك مسائل قطاعية مثل الطاقة. ويساعد اتباع هذا النهج في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المضمون المناسب للإصلاح والتحرير الاقتصادي وسرعتهما وتتابعهما في سياق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكذلك في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٣٠- وثمة أيضاً تغطية شاملة لمختلف التخصصات داخل منظمة التجارة العالمية تضم الزراعة والتعريفات والخدمات والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والمعاملة الخاصة والتفضيلية والمشتريات الحكومية، إلخ.

٣١- والعديد من البلدان التي تسعى للانضمام هي أيضاً أطراف في اتفاقات تجارية إقليمية وثنائية أو تتفاوض في مثل تلك الاتفاقات. وهناك تفاعل شديد بين المستويات المتفاوتة للاتفاقات/المفاوضات التي يجب على البلدان بحثها بتأن عندما تكون بصدد القيام بالتزامات وتنازلات معينة لأن مستوى الالتزامات في أحد الاتفاقات قد يؤثر على مستوى الالتزام في غيره. وعلاوة على ذلك، فإن فرق المفاوضات التجاريين في البلدان الراغبة في الانضمام صغيرة وعليها أن تضطلع بجميع المفاوضات التجارية، أي أن عليها إيجاد أوجه تآزر بين الاتفاقات حتى ترفع قدرتها التفاوضية إلى أقصى حد بالأسلوب الذي يعود بنفع أكبر على البلد المعني. وهكذا فإن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد مصممة لتشجيع أوجه التآزر الإيجابية وهي تشمل الربط البيئي والعلاقة بين اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية.

٣٢- وتشير الردود الواردة بشأن الأنشطة التي جرى تنفيذها إلى كونها خلفت أثراً حَسَنَ التوقيت وعميقاً ودائماً على إنماء القدرات البشرية وعلى أطر العمل المؤسسية معاً. كما أن الأثر البالغ هو أيضاً نتيجة علاقات العمل الوثيقة جداً والمتواصلة القائمة بين البلدان المستفيدة والعاملين الرئيسيين في فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية التابعة لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات في الأونكتاد. وفي الاستجابات التي أجريت في الميدان وفي الإجابات على الاستبيانات، أشارت البلدان المستفيدة إلى أن أثر برامج المساعدة التقنية التي ينفذها الأونكتاد كبير بالخصوص في المجالات التالية:

(أ) إعداد مذكرة نظام التجارة الخارجية في الوقت المطلوب والردود على الأسئلة بشأن نظام التجارة التي يطرحها الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وغير ذلك من الوثائق المطلوبة بأسلوب يأخذ في الحسبان المصالح الوطنية للبلدان؛

- (ب) إنشاء آلية استشارية مشتركة بين المؤسسات/فريق مفاوض وطني يدير عملية الانضمام برمتها ويسهل بناء توافق الآراء بين مختلف أصحاب المصالح من أجل تحديد الأولويات التفاوضية الوطنية؛
- (ج) تمتع الفرق المفاوضة الوطنية بمعارف ومهارات معززة في ما يخص تقنيات التفاوض التجاري المتعدد الأطراف واستراتيجياته وتكتيكاته عن طريق تقديم خدمات استشارية وتنظيم حلقات عمل وطنية والتدريب العملي في جنيف، بما يزودهم بالمهارات لتوضيح ومناقشة موقفهم وأولوياتهم في التفاوض والتعبير عنها بوضوح؛
- (د) جاهزية ومشاركة معززة من جانب الفرق المفاوضة الوطنية في اجتماعات الفرقة العاملة من خلال تقديم المشورة الواضحة الهدف بشأن القضايا ذات الصلة واستراتيجيات التفاوض قبل الدخول إلى اجتماعات الفرقة العاملة؛
- (هـ) تعزيز الحصول على طائفة واسعة من الأبحاث والمعلومات بشأن منظمة التجارة العالمية والمسائل التجارية من الأونكتاد ومن مؤسسات أخرى؛
- (و) إنشاء نواة من المفاوضين التجاريين والمؤسسات القادرين على التعامل مع المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية التي طال عليها الأمد؛
- (ز) وضع نُهج مثلى في مختلف مراحل عملية الانضمام؛
- (ح) إعداد جرد بالمشاكل ذات الصلة التي يجب حلها داخلياً ومع أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية؛
- (ط) إعداد خطة عمل تشريعية في جميع المجالات التي تتناولها اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتعزيز الامتثال للقواعد؛
- (ي) المساعدة في صياغة سياسات تجارية مناسبة وتشجيع النظم التجارية الموجهة نحو السوق مع الحفاظ على الأهداف الإنمائية؛
- (ك) ضمان اتخاذ مواقف تفاوضية تستند إلى الحججة عن طريق إجراء دراسات تحليلية ودراسات تقييم الأثر على الزراعة والسلع والخدمات وعلى جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، إلخ. ويشمل ذلك تمارين محاكاة التعهدات بخفض التعريفات الجمركية باستخدام نماذج وقواعد بيانات مثل نموذج محاكاة سياسة تجارة المنتجات الزراعية الأساسية ونظام التحليل والمعلومات التجارية؛
- (ل) وضع سياسات واستراتيجيات لبناء قدرة العرض التنافسية من أجل الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة الناجمة عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛
- (م) إعداد عروض الوصول إلى السوق فيما يخص السلع والخدمات في الوقت المناسب؛

(ن) الاستفادة من شروط المعاملة الخاصة والتفضيلية ومن مقرر المجلس العام الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً؛

(س) وضع المزيد من خطط التوعية على الصعيد الوطني وإقرار أهمية إدراج التجارة في صلب استراتيجيات التنمية الوطنية؛

(ع) زيادة وعي أصحاب المصالح (من برلمانيين وقطاع خاص، بما فيه غرف التجارة والنقابات ومجموعات الدفاع عن المرأة والمجتمع المدني، إلخ...) وتحسيسهم بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبما لها من أثر؛

(ف) تشجيع التماسك والتآزر الإيجابيين بين الالتزامات الناشئة عن العضوية في منظمة التجارة العالمية وبين الاتفاقات الإقليمية والثنائية.

الاستدامة

٣٣- المقصود بمفهوم الاستدامة هو قدرة البلدان المستفيدة ومقدرتها على إعمال نتيجة نشاط ما حالما يتوقف الدعم الأساسي.

٣٤- يتم الاستناد في تصميم وتوجيه برامج الأونكتاد إلى مبدأ بناء قدرات دائمة في البلدان الراغبة في الانضمام أثناء جميع مراحل الانضمام - أي قبل الانضمام وأثناءه وبعده. وتطوير المؤسسات وإنشاء النواة الأساسية من المفاوضين التجاريين وبناء الوعي الوطني ودعم القدرة البحثية المحلية كلها أمور تتفاعل فيما بينها لضمان استدامة أثر المشاريع بأعلى قدر ممكن مع مراعاة محدودية الموارد المتوفرة لكل بلد مستفيد وكذلك الموارد المتاحة للأونكتاد للقيام بالمتابعة.

٣٥- كما أن استدامة القدرات التي تم بناؤها لدى البلدان تركز على استخدام التجارة كقاطرة للنمو والتنمية وتوفير موارد من قبيل مخصصات الميزانية للتجارة الرئيسية في جداول الأعمال الوطنية في مجال التنمية. وكثيراً ما يتأثر هذا الالتزام بالإنتاج وبخصائص التجارة في كل بلد من البلدان المستفيدة.

٣٦- وتبرهن التجربة في بعض من البلدان المستفيدة على أن بعض المشاركين في البرنامج على الأقل يترعون إلى البقاء في ميدان المفاوضات التجارية وأن بلدهم وحكومتهم يستخدمان كفاءتهم وقدراتهم المعززة لمدة زمنية طويلة. ومن الصعب التقدير، على أساس عام، إلى أي مدى يجري نقل هذه الكفاءة المعززة إلى زملاء آخرين وقادمين جدد داخل هياكلهم أو وزاراتهم أو أقسامهم أو شعبهم.

٣٧- وتدعيماً للاستدامة، فقد استخدم الأونكتاد كلما كان ذلك ممكناً مواطنين ومؤسسات من البلد المعني لإجراء تحليل للأثر. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى تعزيز القدرة التحليلية المحلية.

الفاعلية

٣٨ - يتلخص السؤال الأساسي بشأن الفاعلية فيما إذا كانت الأهداف المتوخاة من المشاريع قد تحققت. وتُعدّ المشاريع عادة بالتشاور مع البلدان المستفيدة ويتم الربط الوثيق بين الأهداف من المشاريع وبين احتياجات/توقعات البلدان المستفيدة وقدرة الأونكتاد على الإنجاز. لهذا فإن الأهداف تُعتبر واقعية وقابلة للإعمال.

٣٩ - استناداً إلى الاستجابات وإلى الاستبيان، فإن توقعات المستفيدين من أنشطة الأونكتاد قد لُبيت فعلياً. وقد أبرز من تخاطبنا معهم العناصر التالية:

- تم تصميم أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات وفقاً لاحتياجات وظروف البلدان المستفيدة؛
- تم اعتماد نهج شمولي في مفاوضات الانضمام وفي سياسات التجارة والتنمية. ولم تقتصر العروض على خلق فهم أفضل للقضايا وللآثار الناشئة عن الانضمام بل تجاوزته إلى دراسة مختلف خيارات السياسات العامة المفتوحة أمام البلدان الراغبة في الانضمام فيما يتعلق باحتياجاتها الخاصة في مجال التجارة والتنمية؛
- معرفة المسؤولين المدربين بمسائل الانضمام المعقدة قد تحسنت بشكل كبير وقد استفاد المسؤولون مما اكتسبوه من معارف في أعمال التحضير وفي المفاوضات؛
- تعززت قدرات وكفاءات البلدان المستفيدة في تسيير عملية الانضمام وأنشئت في بعض البلدان مجموعة أساسية من المسؤولين للسير قدماً بعملية الانضمام؛
- تمت الاستفادة من مواد التدريب ومن الأبحاث والمعلومات العالية الجودة التي زادت من عدد خيارات السياسة العامة المتاحة بشأن مسائل الانضمام والتجارة.
- كان هناك تحسيس فعلي لفرق المفاوضين التجاريين بشأن منظمة التجارة العالمية ومسائل السياسة التجارية؛
- الدعم المتعدد التخصصات الذي يقدمه الأونكتاد له أثر عظيم في بناء القدرة على وضع السياسة التجارية؛
- اتسمت المساعدة بقدر كبير من المرونة وتماشت مع متطلبات كل مرحلة من مراحل الانضمام؛
- عملية التحكّم واضحة جداً في البلدان المستفيدة. فقد أنشئت، في بعض البلدان، لجان مشتركة بين الوكالات للوقوف على تقديم المساعدة التقنية وسد الاحتياجات والأولويات المتعلقة ببناء القدرات بصورة فعلية من أجل ضمان توافق البرامج المنفذة مع الاحتياجات الوطنية واستجابتها لمقتضيات الاستدامة.

الفعالية

٤٠ - ترهن الفعالية أيضاً إلى حد بعيد بالقدرة الاستيعابية للبلدان المستفيدة، وخاصة وزارة التجارة، على دعم مفاوضات الانضمام الطويلة والمعقدة. وتتأثر خدمات الدعم كذلك بمدى الأولوية التي يعطيها البلد لمسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وللتجارة على أعلى مستويات الحكومة.

٤١ - والتعليقات بشأن مهنية موظفي الأونكتاد المسؤولين عن البرنامج إيجابية جداً. كما أن التركيز على الغرض وعلى الغايات المقصودة من المساعدة دليل على فعالية المساعدة. ونظراً إلى طبيعة المساعدة على الانضمام التي تستند إلى تخصصات متعددة، فإن فرق الأونكتاد التي تقدم المساعدة داخل البلد لا ينبغي أن تكون محدودة من حيث عدد الخبراء الذين يسافرون من أجل تقديم المساعدة. إذ ينبغي أن تعكس تلك الفرق بالأحرى احتياجات النشاط المحدد الذي ستقوم به.

٤٢ - وأشارت عدة بلدان من البلدان المستفيدة إلى أنها لم تجد صعوبة في الاتصال بموظفي الأونكتاد بجنيف قبل تنفيذ نشاط المساعدة التقنية وبناء القدرات وبعده. وقد وجدت ما يشجعها على إقامة اتصالات مباشرة والوصول إلى الشخص المناسب في فترة وجيزة دون إضاعة وقت كثير.

٤٣ - يتعين أن يتسم برنامج الأونكتاد بالمرونة فيما يتعلق بآلية التنفيذ حتى يتكيف مع الأوضاع السياسية أو أوضاع السياسات المتغيرة في البلدان المستفيدة. غير أنه أشير إلى كون لوائح الأمم المتحدة وأنظمتها قد أثرت إلى حد ما على تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في الوقت المناسب. وقيل، في بعض الحالات، إن تلك اللوائح تتسم بالتصلب.

٤٤ - ولدى الأونكتاد قناة لإخبار المانحين بالأنشطة المضطلع بها والتقدم المحرز، وهي تشمل التقارير نصف السنوية التي ترفع إلى المانحين والمستفيدين والاجتماعات المنتظمة مع المانحين ومراكز التنسيق في البلدان المستفيدة التي تتيح متابعة أداء البرنامج باستمرار. كما تقدم تقارير مرحلية منتظمة إلى هيئات حكومية دولية مثل لجنة تجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية والفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية والمجلس.

٤٥ - وينبغي للبلدان المستفيدة أن تقدم بمنهجية وانتظام ردوداً على نوعية برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات ومضمونها بغية زيادة فاعلية تلك البرامج واستدامتها.

٤٦ - فيما يخص الفعالية من حيث التكلفة، تبدو الأنشطة المتعلقة بالانضمام التي يقوم بها الأونكتاد شديدة الكفاءة بالنسبة إلى تكلفتها مقارنة مع منظمات دولية أخرى. وأشارت بعض البلدان المستفيدة إلى أن برامج المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالات الدولية/البلدان المانحة كثيراً ما تستخدم خبراء استشاريين خارجيين لتقديم التدريب. وتكون الأتعاب التي يطلبونها باهظة جداً. وقد استطاع الأونكتاد، بالمقارنة، تقديم المساعدة التقنية بكلفة أقل لأنه يستخدم موارده الذاتية، بما فيها الموظفون من الفئة الفنية والأبحاث والتحليلات والبيانات المنجزة داخلياً.

٤٧- ومن الممكن تحسين فاعلية المساعدة على الانضمام عن طريق زيادة التعاون بين الأونكتاد وبين وكالات دولية/إقليمية أخرى وجهات مانحة. والتعاون/التكاتف ضروري لضمان إدماج برامج المساعدة التقنية بصورة استراتيجية أكثر في برامج الأونكتاد. ويمكن إضفاء الطابع الرسمي على هذا التكاتف والمضي فيه بشكل منتظم مع توزيع واضح للهمام ومع توحيد الموارد البشرية والمالية معا كلما كان ذلك ممكناً. ومن أجل دعم جهود الأونكتاد في هذا الميدان، هناك حاجة ماسة إلى تمويل مستمر لمشاريعه وإلى زيادة موارده المخصصة للمفاوضات التجارية وللسياسة التجارية حتى تبقى مسألة الانضمام نشاطاً رئيسياً يشمل دعم متابعة ما بعد الانضمام.

المنظور الجنساني

٤٨- كشفت المحادثات مع العاملين في الأونكتاد والبلدان المستفيدة أن المنظور الجنساني قد أخذ بعين الاعتبار كما يجب في برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات المتعلقة بالانضمام. وقد تم التشديد على مشاركة المفاوضات التجارية وصناعات السياسات وممثلات المجتمع المدني في حلقات العمل التدريبية في جميع البعثات الاستشارية والتقنية التي قام بها العاملون في الأونكتاد إلى البلدان المستفيدة. فقد شهدت معظم حلقات العمل وأنشطة التدريب مشاركة نسائية (نحو ٣٥ في المائة من المشاركين). ومن الأمثلة على ذلك حلقة العمل الخاصة بأقل البلدان نمواً الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (صنعا، ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، حيث مول الأونكتاد بالتحديد مشاركة مجموعات نسائية من البلدان المشاركة. وهكذا فإن عدداً كبيراً من الممثلات من الحكومات ومن القطاع الخاص، بما في ذلك الفريق الوطني للمفاوض، قد تلقين تدريباً وكانت مشاركتهن مفيدة لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩- وقد التقت البعثات التقنية والاستشارية للأونكتاد إلى العديد من البلدان المستفيدة بالتحديد مع مجموعات نسائية وأسهمت في شرح عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الآثار المترتبة عنها والحقوق والالتزامات المرتبطة بالعضوية في تلك المنظمة. وفي مناسبات عدة، شكلت الزيارات إلى مقاولات صغيرة ومتوسطة الحجم، كمصانع النسيج والألبسة الجاهزة التي تستخدم كثيراً النساء من المناطق المحيطة بها، جزءاً من البعثة بغية التوكيد على أهمية مراعاة آثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على سبل كسب العيش المتاحة للنساء وهن معيلات أسرهن في بلدان عديدة.

٥٠- والمساواة بين الجنسين هي أيضاً عنصر حاسم في اختيار الاستشاريين الوطنيين الذين يقومون بدراسات قطاعية تحت إشراف الأونكتاد دون أن يكون ذلك على حساب المؤهلات والخبرة المهنية والشخصية المطلوب توفرها لدى المرشحين لكي ينجزوا الدراسات المذكورة. وتقوم عدة نساء بدراسات قطاعية في الوقت الحاضر.

٥١- ويجري حالياً إعداد خطط للبدء في دراسة تمم كل المستفيدين تناول الآثار الناجمة عن تعديل السياسة التجارية أثناء عملية الانضمام مع التركيز على البعد الجنساني.

خلاصة

٥٢ - الخلاصة هي إجمالاً أن أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات التي يقوم بها الأونكتاد تُعتبر مفيدة جداً ومركزة وحسنة التوقيت وتساعد على التنمية وعالية الاستجابة لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة. وقد وُضع في الاعتبار أيضاً تملك عملية الانضمام خلال عملية تنفيذ البرنامج.

٥٣ - ويُرتأى أن المنظمة تلتزم الحياد الشديد في مشروع تقديم المساعدة. فالمناقشات مع البلدان المتلقية للمساعدة تشير بوضوح إلى أن البلدان الراغبة في الانضمام تعتمد على الأونكتاد وتثق به في تقديم الدعم الموضوعي والمبني على حجج والمركز على التنمية. وبالتالي، فإنه يُنظر إلى الأونكتاد على أنه ميزة هامة مقارنة بمقدمي المساعدة التقنية الثنائية الآخرين وبالمنظمات أو الوكالات المتعددة الأطراف.

٥٤ - للأونكتاد دور حاسم يؤديه نظراً لوظيفته الرئيسة المتمثلة في تشجيع التجارة والتنمية. ومن الأساسي ألا يجيد الأونكتاد عن طموحه في أن يكون الجهة الرئيسية التي تقدم حزمة شاملة وكاملة من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات للتعامل بفاعلية مع تحديات التنمية، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الضعيفة والفقيرة. ويمنح العمل الذي يقوم به الأونكتاد في مجال البحث والتحليل المنظمة أداة خاصة يمكن ترجمتها إلى مساعدة تقنية عملية للبلدان المستفيدة.

٥٥ - لذلك فإن الأونكتاد يحتل موقعاً استراتيجياً يتيح له تمكين البلدان الراغبة في الانضمام من تحديد أولوياتها التجارية بصورة أفضل ومن إدماجها فعلياً في خططها الإنمائية ومن خدمة مصالحها في المفاوضات التجارية الدولية ورصد وإنفاذ الممارسات التنظيمية الدولية وبلورتها وترتيبها، والاستفادة من الفرص التجارية التي يتيحها النظام التجاري العالمي.

التوصيات

٥٦ - فيما يلي بعض من أهم التوصيات بشأن تقديم الأونكتاد للمساعدة على الانضمام:

(أ) ينبغي أن تعطي الجهات المانحة الأونكتاد تمويلاً متواصلاً وقابلاً للتنبؤ على مدى سنوات حتى يقدم دعماً مستمراً وأوسع نطاقاً وأعمق في شكل مساعدة تقنية وبناء للقدرات يهتم بمجموع المفاوضات وعملية التنفيذ قبل الانضمام وأثناءه وبعده؛

(ب) ينبغي زيادة موارد ميزانية شعبة تجارة السلع والخدمات والسلع الأساسية في مجال المفاوضات التجارية من أجل تيسير مرافقة البلدان الراغبة في الانضمام باستمرار خلال عملية الانضمام برمتها، بما في ذلك مرحلة ما بعد الانضمام ومن أجل ضمان تنفيذها لالتزاماتها وتكيفها مع النظام الجديد والاستفادة من الفرص التي قد يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية نشاطاً أساسياً من أنشطة الأونكتاد؛

- (ج) ينبغي أن توفّر للبلدان الراغبة في الانضمام حزمة منظمة من المساعدة في مجالي التجارة والتنمية تشمل برامج الأونكتاد الأساسية باستخدام مختلف أشكال الخبرة الداخلية المتنوعة عن طريق تشجيع التعاون بين مختلف الشُّعب؛
- (د) ينبغي الحفاظ على المرونة في تخطيط البرامج وتنفيذها حتى تتلاءم مع القدرات الاستيعابية المحدودة لبعض البلدان وأيضاً من أجل الاستجابة للأوضاع السياسية المتغيرة - وهي عوامل هامة يتعين أخذها في الاعتبار من أجل استدامة تقديم المساعدة وبناء القدرات؛
- (هـ) يجب إضفاء قدر أكبر من المرونة على الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة في الأونكتاد بغية ضمان استجابة سريعة لاحتياجات ومشاكل البلدان الراغبة في الانضمام؛
- (و) لا بد من تحقيق نوع من التماسك في استخدام المانحين للأونكتاد بوصفه المؤسسة الرئيسة التي تقدم الدعم من أجل الانضمام من أجل تفادي تداخل البرامج والجهود التنافسة وتقليص الضغط المفروض على القدرة الاستيعابية المحدودة للبلدان إلى أقل حد ممكن وتحاشي تقديم المشورة المربكة والمتضاربة؛
- (ز) من المهم الاستمرار في التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة كالبנק الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظراً لطبيعة المساعدة التي كثيراً ما تكون متعددة الأوجه والتي تحتاجها البلدان الراغبة في الانضمام أثناء عملية الانضمام؛
- (ح) ينبغي أن يعزز الأونكتاد ويحسن برنامج "التعريف بنفسه" لتشجيع القطاع الخاص والبرلمانيين والأكاديميين والمجتمع المدني على المشاركة بنشاط في عملية الانضمام، بما في ذلك عن طريق إنشاء موقع تفاعلي على شبكة الإنترنت يُعنى أساساً بمسألة الانضمام؛
- (ط) ينبغي، كلما كان ذلك مناسباً، تشجيع البلدان المستفيدة على المساهمة في تغطية تكاليف تنفيذ أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات المتعلقة بالانضمام من أجل تملك العملية والالتزام بها.

المرفق

قائمة مشاريع الأونكتاد المتعلقة بالانضمام التي تنفذها شعبة
التجارة الدولية في السلع والخدمات والأساسية وفرع
المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

هوية المشروع	السنوات	البلد المستفيد	مصدر الأموال
RUS/00/009	٢٠٠١	الاتحاد الروسي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
RUS/93/01	١٩٩٨-١٩٩٣	الاتحاد الروسي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
JOR/97/006	١٩٩٩ - إلى الوقت الحاضر	الأردن	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
BYE/94/003	٢٠٠١-١٩٩٤	بيلاروس	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ALG/98/001	١٩٩٨ - إلى الوقت الحاضر	الجزائر	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SAM/00/001	٢٠٠٢-٢٠٠٠	ساموا	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
CPR/91/543	١٩٩٨-١٩٩٢	الصين	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
VIE/95/024	٢٠٠١-١٩٩٦	فيتنام	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
KAZ/98/001	٢٠٠٠-١٩٩٨	كازاخستان	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
SAU/00/007	٢٠٠٠	المملكة العربية السعودية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
NEP/96/010	١٩٩٧ - إلى الوقت الحاضر	نيبال	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
INT/99/A50	١٩٩٩ - إلى الوقت الحاضر	أقاليمي ^(٤)	الصندوق الاستئماني
ROA-2072(N)	٢٠٠٢-٢٠٠٠	أقاليمي ^(٥)	الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة
INT/OT/4CN	٢٠٠٥	أقاليمي ^(٦)	الصندوق الاستئماني

- (٤) INT/99/A50 - إثيوبيا، أذربيجان، أفغانستان، بوتان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الرأس الأخضر، ساموا، السودان، صربيا والجبل الأسود، العراق، كازاخستان، كمبوديا، اليمن.
- (٥) ROA-2072(N) - الاتحاد الروسي، بوتان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السودان، كازاخستان، كمبوديا، لبنان، اليمن.
- (٦) INT/OT/4CN - إيران (جمهورية - الإسلامية)، البوسنة والهرسك، تيمور - ليشتي، سان تومي وبرينسيبي.